ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

العلاقات التجارية المغربية الفرنسية من خلال المراسلات الدبلوماسية (١٨٨٤ – ١٩٠٠)

د. إلياس فتوح
دكتوراه في التاريخ المعاصر
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
فاس – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

تحاول هذه الدراسة رصد تطور العلاقات التجارية المغربية الفرنسية نهاية القرن التاسع عشر، وكيفية تدبير المغرب لتجارته في فترة تميزت بغزو السلع الفرنسية للسوق المغربية، واستفادة الأوروبيين من المواد الأولية التي وفرها المغرب، وهو ما ساهم في تعزيز الحضور الفرنسي ومد نفوذه التجاري في كافة مدنه. ورغم عدم قدرة المغرب على مجاراة التجارة الفرنسية، فإنه حاول القيام بالعديد من الإجراءات للحفاظ على بعض عائداته الجمركية على الأقل، كتعزيز مراقبة السفن لمحاربة ظاهرة التهريب، وإصلاح نقدي لتطوير العملة المغربية مقابل الأوروبية وجعلها ذات قيمة في المبادلات التجارية، ولا يمكن أن نغفل أنه استفاد في علاقاته التجارية مع فرنسا خاصة والأوروبيين عامة حيث وطأت المعاملات التجارية الحديثة أرضه من مثل المصارف والشركات الكبرى وغيرها. إن هذه الأمور يمكن استقراؤها من المراسلات الدبلوماسية نهاية القرن التاسع عشر التي خلفتها لنا كل من دار النيابة والمفوضية الفرنسية بطنجة والمحفوظة في عدة محافظ بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، فهي وثائق تشير إلى الوجهة الرسمية لكلا الدولتين في تعاملها مع مختلف القضايا التجارية، ومن هنا تبرز أهميتها في كتابة تاريخ للعلاقات التجارية بين البلدين. وقد حافظنا عند اطلاعنا عليها على لغتها وأسلوبها التي كتبت به ضمانا للأمانة العلمية والتاريخية، وإن كانا (اللغة والأسلوب) يعكسان إحدى مظاهر التخلف والانحطاط الذي وصل إليه المخزن في هذه الفترة من خلال اختلاط اللغة العربية بالدارجة المغربية في مختلف الرسائل التي عثرنا عليها.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤
تاريخ قبـول النشـر: ٣٠ مـارس ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
الاقتصاد المغربي، التجارة الدولية، التجارة الفرنسية، القرن التاسع عشر، الدبلوماسية المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
إلياس فتوح. "العلاقات التجارية المغربية الفرنسية من خلال المراسلات الدبلوماسية (١٨٨٤- ١٩٠٠)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٣٣ – ٤١.

مُقَدِّمَةٌ

شهدت العلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا خلال القرن التاسع عشر، لاسيما في النصف الثاني منه، نموًا مضطردًا أدى إلى ارتفاع نسبة المبادلات سواء من ناحية قيمتها أو حجمها، بسبب زخم المعاهدات التجارية التي أبرمها المغرب مع مختلف الدول الأوروبية، والتي ساهمت في فتح الأسواق المغربية أمام اجتياح الرأسمالية الأوربية كمعاهدات (١٨٥٦،١٨٦١،١٨٦٣)، والتي عملت على التقليص من قيمة التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات، وحمل المغرب على تصدير مواد بعينها دون أخرى كانت محرمة أثناء فترات قوته. غير أن المغرب الذي كانت بنياته لاتزال تتميز بجمودها-عكس ما كان يحدث في أوروبا عامة وفرنسا خاصةً، لم يكن ليواكب هذا التطور الاقتصادي العالمي ببنياته الاقتصادية الهشة، وهو ما شكل أحد العراقيل المهمة أمام هذه المبادلات التجارية التي ربطته طيلة القرن التاسع عشر مع أوروبا الرأسمالية. ولئن وصفت هذه المبادلات أو العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع المغرب بأنها نتاج ضغوط هدفها الأساسي تحقيق السيطرة على المغرب، فإنه لا يمكننا أن نغفل في ذات الوقت بأنها

أدخلت معاملات تجارية جديدة وطورت أساليب التجارة بالمغرب، حيث بدأت ظهور الشركات في البلاد، وارتفعت العائدات المالية المستخلصة من صادرات وواردات التجارة مع أوروبا، بالإضافة إلى بروز أولى بوادر تطور خطوط الاتصالات والمواصلات في المغرب.

لكن يبقى السؤال مطروحًا، هل يمكننا أن نتحدث في فترة القرن التاسع عشر عن علاقات اقتصادية وتجارية بين المغرب وفرنسا، أم عن ضغوطات فرضها الواقع الدولي على المغرب؟ وكيف يمكننا الحديث عن وجود علاقات أو تبادل تجاري في ظل اللا تكافئ الاقتصادي بين الجانبين سواء من ناحية نوعية المبادلات أو نوعية الاقتصاد المتحكم في هذه العلاقات؟

أولاً: بنية الاقتصاد المغربي وتأثيرها على العلاقات التجارية مع فرنسا

اِعتمد المغرب في اقتصاده لقرون عديدة على الفلاحة كمورد أساسي لخزينته، نظرًا لعائداتها المالية المحصلة من الضرائب والمكوس من جهة، ومن جهة أخرى من المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية المرتكزة على تصدير ما تحققه الفلاحة من فائض في الإنتاج. ومن تمة خضع التبادل التجاري لتقلبات ظروف الطبيعة والمناخ المؤثرة سلبًا على الفلاحة، فالكوارث الطبيعية والاجتماعية منعت المخزن من تصدير الحبوب والمواد الغذائية لأوروبا ودفعته لسن قوانين صارمة في هذا الشأن، ومثال ذلك أنه على إثر وباء الطاعون الذي اجتاح المغرب في سنتي ١٧٩٩/١٨٠٠ والمخلفات التي خلفها على جميع المستويات، قام المخزن بإصدار قرار يعلن فيه إغلاق بعض الموانئ كالمهدية وأصيلا، ويمنع تصدير الحبوب وعلى رأسها القمح ومنتوجات المواشي كالصوف...،[١] ونجد كذلك في عام ١٨٧٧ انخفاض مستوى المحاصيل عن المتوسط، مما حتم استيراد الحبوب في المنطقة الشمالية من البلاد، حيث تردت المحاصيل في سنة ١٨٧٨، بفعل توالي سنوات الجفاف واجتياح الجراد، وارتفعت الأسعار في لمح البصر وعم القحط.[٢]

إن نوعية الاقتصاد المغربي الذي تتحكم فيه الحتميات الطبيعية، بمقارنته مع الاقتصاد الفرنسي الصناعي الذي يحركه إيقاعه الداخلي ونموه، لم يلتقيا إلا بواسطة اقتران ظرفية ملائمة لذلك: إنها ظرفية ناتجة عن تصادف طلبات أوروبا المتزايدة بين ١٨٣٠و١٨٣٦ مع سلسلة من المحاصيل المغربية الجديدة وحاجات المخزن المالية الملحة.[٣] بالإضافة إلى خضوع التبادل التجاري بين المغرب وأوروبا لتقلبات الطبيعة. وعلى عكس الاقتصاد الأوروبي، فإن الاقتصاد المغربي التقليدي لم يعرف حدودا واضحة المعالم بين مجالي التجارة والصناعة، فقد كان الصانع يبيع عادة منتجاته بنفسه، والواقع أن التمايز الاجتماعي الحقيقي لم يكن بين الصناع وصغار التجار أصحاب الحوانيت، بل بين هذين معًا ومن ينعتون «بالتجار».[٤] والأكثر من ذلك نجد أن الصناعة في مغرب مطلع القرن باتت تنحصر في المصنوعات التقليدية وتطبيق تقنيات وأشكال عتيقة وداخل محترفات "حوانيت ودرزات وفنادق" منطوية على حالها، بعيدة عن كل تأثير خارجي وعاجزة عن كل تغير أو عصرنة في آلياتها وإدارتها القديمة. فقد كانت هناك عدة مراكز للصناعات التقليدية بمختلف أسواق المدن المغربية، لكن المدينة الوحيدة التي ظلت تمثل مركز الإنتاج الهام المتنوع والكافي للاستهلاك المحلي وللتصدير صوب أسواق البلاد هي مدينة فاس.[٥] لقد شكل عدم التمايز بين الصناعة والتجارة وضعف الإنتاج الصناعي عجزا دائما في ميزان المغرب التجاري بسبب تصدير مواد فلاحية ذات قيمة ضعيفة، في مقابل استيراد مواد صناعية ذات الكلفة العالية.

ولعل ما أثر على التبادل التجاري، وسير حركة التجارة داخل المغرب ومع باقي الدول، هو افتقار البلاد إلى الطرق المعبدة، وانعدام وسائل المواصلات البحرية خارجيا، وداخليا العربات المجرورة وعدم استعمال العجلة وغيرها، بحيث كان الاعتماد على الدواب كوسيلة وحيدة في النقل، أضف إلى ذلك ممارسة أداء «الزطاطة» التي كانت تفرضها بعض القبائل في مقابل مرور القوافل التجارية وحماية بضاعتها إلى أن تبلغ مقاصدها.[٦]

بالإضافة إلى ما سلف فإن المبادلات التجارية بين المغرب وأوروبا تضررت وتعرضت للمنع في أحايين كثيرة من قبل فتاوي الفقهاء، فغالبًا ما شكلت هذه المسألة موضوع جدل مستمر في صفوف العلماء المغاربة، حيث كانت التجارة مع أرض الكفر والإقامة ضمن الكفار، محط منع أو موضوع عدد من القيود حسب الشريعة.[٧] ويشتد هذا المنع كلما تعلق الأمر بما من شأنه أن يقوي المسيحيين ضد المسلمين لذلك أفتى العلماء بحضر تصدير أية مادة من شأنها تعزيز القوة العسكرية للعدو وينطبق ذلك بالخصوص على الخيل والعتاد الحربي والمعادن والسلاح.[٨] إلا أن هذه الوضعية (وضعية المنع) بدأت في التلاشي بعد الضغوط الأوروبية على المغرب لفتح أسواقه أمام منتوجات هذه الدول أو تصدير منتجاته إليها، كما شكل الخوف من مضار الوسق وتسببه في افتقاد القوت حجة أخرى استند عليها المخزن والعلماء لتقنين تجارة التصدير، فقد أبانت التجربة أن فتح الباب على مصراعيه للصادرات كان يؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار وندرة المنتجات الفلاحية في السوق المحلية.[٩]

كما ساهم العامل الديني بحظ وافر في منع التجار المسلمين من تبني الأساليب التجارية الحديثة، فالخدمات البنكية ظلت مجهولة في بداية القرن التاسع عشر في المغرب، واستعمال الكمبيالات في المعاملات التجارية بقي محدودا، فالتجار المغاربة كانوا يدبرون تجارتهم باللجوء إلى المقايضة، وعند السفر إلى الخارج كانوا عادة ما يحملون معهم المال نقدا مفضلين في الغالب الريال الإسباني، أما التأمين والحماية من أخطار القرصنة والحرب

والكوارث الطبيعية فكانت من الأمور المستبعدة لتعارضها مع الدين.[١٠]

وعلى الرغم من تراجع التجارة الدولية في المغرب وعدم تقدمها وتطورها على غرار مثيلتها في أوروبا، كانت في بداية القرن التاسع عشر مجموعة من المحاولات الفردية لتطوير التجارة وأسلوب التعامل التجاري كما حدث مع الطالب بن جلون وعبد الكريم بن الطالب، وفي هذا السياق وصف القنصل البريطاني في سنة ١٨٠٤ ابن الطالب بكونه«...تاجرا نزيها وسجلاته التجارية لا تقل عن وثائق أي مصرفي أوروبي...».[١١]

ونظرًا لما سبقت الإشارة إليه، فإنه لا يمكن للعلاقات بين الاقتصاد الطبيعي المغربي والاقتصاد التجاري الأوروبي في هذه المرحلة الأولى أن تكون إلا محدودة ومتقلبة، فالبيئة الاقتصادية المغربية لم تتأثر أبدا بهذه المبادلات أو على الأقل لم تتأثر بها بالقدر الذي يجعلها تشعر بالحاجة إليها أو تتكيف مع طلباتها، كما أن الوسط التقني الأوربي هو أيضا لم يلتزم بالاتجاه نحو التجارة المغربية فلا الرساميل استقدمت ولا الجالية الأوربية استقرت بثبات لمساندة التجارة وتمكينها من اجتياز الفترات الصعبة.[١٢]

وإذا كان المخزن في النصف الأول من القرن التاسع عشر قد اعتمد سياسة احترازية تضع مجموعة من القوانين والتشريعات للحد من الاستيراد والتصدير، فإن هذا الأمر قد تغير خلال النصف الثاني من هذا القرن، حيث أدى نمو التجارة البحرية وسقوط الجزائر، إلى اضمحلال جل المحاور التجارية التقليدية، فتكالبت البلدان الأوروبية لفتح السوق المغربية، من أجل ما تحتاجه من مواد أولية لصناعتها، ثم تصريف منتوجاتها الصناعية بداخله، فمع هذه التوغلات الأوروبية التجارية التي دعمتها المعاهدات والاتفاقيات (١٨٥٦- ١٨٦١- ١٨٦٣)، توفرت في بنودها أغلبية الشروط الضرورية لتفكيك التشكيلة المغربية وإعدادها للانخراط في مسلسل نموذج التطور الرأسمالي التابع، بل الأكثر من ذلك صنع مصير المجتمع المغربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصفة خاصة.[١٣] لقد نجح هذا التغلغل التجاري الأوروبي بالمغرب عن طريق المعاهدات، التي طالما حاولت أوروبا عامة وفرنسا خاصة الحصول على امتيازات تجارية بداخله.[١٤] وهذا ما عبر عنه الناصري بقوله: «لما وقع مع الفرنسيس هذا الصلح (مغنية) وأسقط السلطان عن الأجناس ما كانت تؤديه نتيجة ذلك كثرت أخطارهم وتجارهم بمراسي المغرب وازدادت مخالطتهم لأهله» وكانت نتيجة ذلك «أن كثرت تجارتهم في السلع التي كانوا ممنوعين منها وانفتح لهم باب كان مسدودا عليهم من قبل» وترتب عن ذلك «ارتفاع في الأثمان وانخفاض متواصل في قيمة العملة المغربية أمام تدفق النقود الأجنبية الفضية كلما تزايد حجم المبادلات الخارجية».[١٥]

ومع هذا التدخل الأوروبي لفتح أسواق المغرب وارتهان اقتصاده ومستقبله السياسي كله، ابتدأت تتكون وتنمو فئة تجارية كبرى في المدن الرئيسية كفاس ومراكش والرباط، وأخذت الملكيات الزراعية تتركز في يد فئات معينة من الشعب لتصبح فيما بعد نواة الرأسمالية الزراعية التي ستنمو وتكبر في ظل الحماية.[١٦]

وقد فاوضت الدول الأوروبية المغرب تجاريًا وماليًا وطالبت منه إلغاء القرصنة البحرية وإزالة القيود والرسوم الجمركية على الواردات والصادرات معًا، وطالبته بإعطاء امتيازات مختلفة لشركاتها ومؤسساتها ورعاياها النازلين بالمغرب فأعطاها مكرها رغم علمه بما ستخلفه من آثار سلبية على مختلف مصالحه الاقتصادية وشؤونه الداخلية منها والخارجية لأنه من جهة كان يرغب في الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي المتطور، ومن جهة ثانيةً لم يكن بوسعه أن يرفض لأن ضعفه الاقتصادي والعسكري كان قائمًا وبارزًا.[١٧]

ومهما يكن فإن هذا الاحتكاك مع الأوروبيين قد أدى إلى تطور التجارة الخارجية تطورًا ملحوظا أثناء المرحلة، تمثل في ارتفاع قيمة الصادرات والواردات وفي نمو حجمها أيضًا، حيث تضاعفت قيمة المبادلات الخارجية المغربية في نهاية القرن التاسع عشر مرات بالمقارنة مع قيمتها في سنة ١٨٣٠.[١٨] بالإضافة إلى أن نمو هذه المبادلات ساهم بشكل كبير في انتعاش المدن الساحلية وموانئها التجارية كالدار البيضاء وآسفي والجديدة والصويرة وغيرها، بسبب سرعة نموها واستقطابها لأعداد كبيرة من سكان المناطق الداخلية، غير أن نمو التجارة الخارجية لم يؤثر في اتجاه تحقيق التقدم الاقتصادي الحقيقي بمقدار ما كان عاملا لتغيير العادات الاستهلاكية وتحقيق الانفتاح الاجتماعي على المنتوجات الأجنبية المستوردة في البلاد.[١٩]

وعلى الرغم من هذا النمو فإن قيمة وارادات المغرب كانت دائما تفوق قيمة صادراته، وهذا ما كان عاملا آخر أثر سلبا في الوضعية المالية والنقدية للبلاد،[٢٠] فالمغرب كان يستورد السكر والشاي الذين ارتفعت نسبتهما في الاستيراد من (١٠%) سنة ١٨٣٠ إلى (٢٥%) في أواخر القرن التاسع عشر، كما كان يستورد العتاد الحربي والأسلحة المختلفة ومختلف منتوجات الصناعة الأوروبية، أما الصادرات فإن المواد التي كانت لها أهمية: كالقمح، والشعير والصوف والخشب والجلود والمعادن والأواني الفخارية والمعدنية والزيوت.[٢١] وبالرغم من تطور هذه المبادلات التجارية فإنها لم تكن تمثل في مجموعها أكثر من عشرة ملايين بسيطة حسنية بالنسبة للموانئ المهمة مثل الصويرة والجديدة، وتقل عند ذلك بالنسبة للموانئ الأخرى كطنجة والعرائش وسلا وأنفا وأكادير، فبمقادير كهذه لم يكن المغرب قادرا على احتلال موقع مرموق في حظيرة الاقتصاد العالمي من دون أن ينجح في تحقيق إصلاحات جذرية داخلية، وهكذا ظل المغرب رهين ماضيه لم يفعل أكثر من تمديد تقاليده العتيقة، وغير قادر على تجاوزها إلى ما هو أرقى.[٢٢]

وقد دخلت فرنسا كغيرها من الدول الأوروبية بحكم المعاهدات التي كانت تربطها بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في علاقات تجارية قوية مع المغرب، فإذا كانت

الحروب النابليونية تسببت في إحداث تغيير في الروابط التجارية بين المغرب والدول الأوروبية، فإن ضعف الملاحة الفرنسية أمام السيادة البريطانية على البحار كان عاملا أساسيا في إحداث إلى حد ما، قطيعة في التجارة الفرنسية المغربية، حيث انتهزت بريطانيا هذه الوضعية وعززت موقعها التجاري في المغرب، وأصبحت الشريك التجاري الأول له، واستمرت التجارة الفرنسية بالمغرب في تناقص مستمر بعد معركة الطرف الأغر لسنة ١٨٠٥، غير أن هذه الوضعية لم تساهم في انقطاع الحضور التجاري الفرنسي بالمغرب، وظلت مرسيليا تصدر المنتوجات الفرنسية إليه، رغم أنها لم تعدّ تتحكم في التجارة كما كانت قبل الثورة الفرنسية.[٢٣] إن انقطاع التجارة المشرقية بعد احتلال فرنسا للجزائر في سنة ١٨٣٠ شكلت ضربة كبيرة لاقتصاد فاس، وساهم في توجيه التجارة المغربية نحو مراسي المحيط ومن ثم إعادة الانتعاش للعلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا.[٢٤]

غير أن هذه المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا ظلت محدودة ومرتبطة إلى حد كبير بالظرفية الأوروبية، ذلك أن الأمر لم يتجاوز حدود التماس سوق مترددة وقت الأزمات، حيث كانت صعوبات التموين اليومي هي التي أدت إلى الالتجاء إلى الحبوب المغربية، كما أن ارتفاع أثمنة الصوف هو الذي فتح الطريق من جديد نحو الرباط أو الجديدة. إنه طلب مؤقت ناتج عن حاجة عابرة، وهو طلب لم يستمر أمام انخفاض الأثمنة الذي يسجل بعنف كل صعوبات السوق المغربية حيث تتقلب الحمولات المستوردة ولا تستقر الأثمنة وتتغير جودة المنتوجات ويرتقب خطر العمليات البحرية.[٢٥] وهذا ما عكسته مختلف المراسلات الدبلوماسية بين المغرب وفرنسا، فقد كانت صعوبات التموين اليومي للمفوضية الفرنسية ورعاياها بالمغرب هي المحرك لطلب إذن المخزن لتموينات الحبوب خاصة القمح والشعير لرعايا الدولة الفرنسية بالمغرب، وهذا ما تعكسه الأرقام الواردة في الوثائق حول هذا الأمر(انظر الجدول التالي).[٢٦]

السنة	القمح	الشعير
١٨٨٥	٥٠٠ فنيكة[٢٧]	٣٠٠٠ فنيكة
١٨٨٨	٦١٠٠ مد	١٠٠٠فنيكة
١٨٨٩	١١٢٠فنيكة	٥٠ فنيكة
١٨٩٠	٩٠٠ مد	
١٨٩١		٨٠٠ فنيكة

بالإضافة إلى تصديره للقمح والشعير، صدر المغرب دقيق الفول وبقايا الحيوانات،[٢٨] وكذلك الأسماك التي وردت حولها رسالة تستفسر عن شروط اصطياد الأسماك بالمياه المغربية وعن إمكانية استخدام شبكات الصيد والصنانير وغيرها، وعن شروط تصدير السمك، فأجيب عنها بأنه لا مانع لدى المخزن من اصطياد الأسماك بالطرق الحديثة وتصديره، شرط أن تؤدى عليه الأعشار.[٢٩]

وكان المغرب يستورد زيت القطن، والفحم، والكبريت والشاي والسكر والمسامير،[٣٠] وكان إرسال القمح والشعير من مدينة مغربية إلى المفوضية الفرنسية يقتضي إذنًا خاصًا من المخزن الذي يراقب مختلف أعمال التجارة بالبلاد وهذا ما توضحه الرسالة التالية:«...وبعد وصلنا كتابك بأن الحاج عبد السلام الوزاني اشترى ألف فنيكة من القمح ومثلها من الشعير ولما أراد وسقها من الدار البيضاء منعه الأمناء وطلبت مطالعة العلم الشريف بذلك ليصدر أمره الشريف للأمناء المذكورين بتسريح وسقنا له رعيا للمصلحة التي بينت وأطلعت بكتابكم شريف علم مولانا وصار نصره الله على بال من جميع ما ذكرته فيه وأمرني أيده الله أن نجيبك عنه بأن ذلك لا يسقه من مرسى إلى مرسى إلا بإذن المخزن حسبما كان وقع الاتفاق مع الباشدورات بطنجة حياة سيدنا المقدس بالله عدا ما يسرح بالإذن الشريف لمئونة ديار الباشدورات بطنجة وإذا سرح ذلك للمذكور في اسمه يطلب غيره المساواة معا فيه وأمر أعزه الله بأن يسرح له من ذلك خمسمائة فنيكة من القمح ومثلها من الشعير في اسمك سدا لباب طلب المساواة معه في ذلك والكتاب الشريف للأمناء المذكورين بذلك يصلك طيه وقال نصره الله أن توقفت على تسريح أكثر من ذلك لنفسك يأمر أعزه الله لتسريحه لك في اسمك ودمت بخير وتم في ٩ شوال عام ١٣٠٣هـ».[٣١]

ولتمييز البضائع والسلع الفرنسية الواردة على المغرب، طلب من فرنسا وضع علامة خاصة بها لتمييزها حتى لا يتم اعتراض سبيلها من قبل أمناء الْمَرَاسِي: «المحب العاقل الناصح الفقيه الأجل... السيد الحاج محمد الطريس بعد مزيد السؤال عن الأحوال... فحسبما طالب منا جنابكم أن ندفع لكم مثال الوسامة الموضوعة على البضاعة الفرنسوية المسمية خند لمساعدة احترامها من أمناء الْمَرَاسِي السعيدة المغربية بموجب الأمر الصادر من الوزير المكرم السيد محمد المفضل غريط على لسان الحضرة الشريفة فنوجه إليكم طيه المثال المذكور لتبلغوه لأمناء مرسى طنجة فيفعلوا ما يتعين عليهم من احترام ماركات التجار الفرنسوية ودمتم بخير...».[٣٢]

وعلى الرغم من هذه العلاقات التجارية التي باتت أكثر تطورًا في أواخر القرن على عكس بدايته،[٣٣] فإن المخزن لم يكن يراقب تجارته أو المراكب والسفن التي تدخل إلى مراسيه والبضاعة المحملة عليها إلا بالتشاور مع فرنسا، بل وأخذ الإذن منها لتفتيش مراكبها وهذا ما يتجلى لنا في الرسالة التالية: «...أعني إذا اقتضى نظر المخزن البلدي أن يجعل حرصاء داخل مركب تجاري اتهم بالكنطرباند فعليه أن يعلم سفارة المركب قبل الشروع في العمل كي تعاونه في الدخول إلى المركب، فالمطلوب منك أن تحقق كتابة ما هو مسطور أعلاه...»[٣٤] لقد فقد المغرب بذلك سيادته

على موانئه، ولم يعد قادرا على مراقبة ما تحمله السفن الفرنسية إليه.

وكنتيجة لتطور المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب، شارك في عدة معارض تجارية نظمت بباريس حيث شارك في المعرض الثاني بباريس سنة ١٨٦٧، ثم في المعرض الثالث سنة ١٨٧٨، والمعرض الرابع سنة ١٨٨٩،[٣٥] كما شارك المغرب في المعرض المنظم سنة ١٨٩٨ حيث اقترحت فرنسا عليه أن يضيف إلى جانب وفده نائبين من رعايا فرنسا بالمغرب وهما دولروش وجبر سيد وتعيين موني عضو المجلس البلدي بباريس مديرًا عامًا للرواق المغربي.[٣٦] لكن المخزن رفض تعيين هؤلاء إلى جانب وفده مكتفيا فقط بتعيين الحاج محمد بن جلون التطواني والعربي بن أحمد الطنجي والترجمان العربي بن دحمان الطنجي وهذا ما توضحه الرسالة التالية: «... وأما الأشخاص الثلاثة الذين أشرت أيها المحب للاستيدان في إضافتهم للمذكورين فلم يساعد سيدنا أيده الله عليهم بل اقتضى نظره الشريف أسماه الله إبقاء العمال جاريا على العادة المقررة من عهد سلفه المنعم فيمن يوجب من هذه الإيالة السعيدة لهذا الغرض الشهير من استبدال الموجهين المذكورين بعملهم على مقتضى نظرهم كتابة من يرد لذلك المحل من تجار أجناس الآفاق الذين لا يشاركهم أحد في عملهم ولا يضاف إليهم وهذا معرض عمومي لتجار أقطار الدنيا فلا ينبغي معاملة تجار هذه الإيالة المغربية فيه بما لم يعامل به غيرها كما لا يخفى ذوقكم السليم بقيت بخير وهناء وختم في ٢٢ رمضان عام (١٣١٥هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩٨)».[٣٧]

إن هذا الأمر الذي يتعلق باقتراح تعيين من ينوب عن المغرب في هذا المعرض يوضح أن فرنسا كانت تتجه لفرض وصايتها على المغرب، ليس فقط قانونيًا أو تجاريًا، بل عن طريق تمثيله في المعارض الدولية للتجارة. لقد عملت فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر ولتثبيت وجودها الاقتصادي بالمغرب وتيسير تجارتها على إقامة أسواق عصرية لبيع الدواب وإنشاء المذابح المخصصة لذلك، حيث اقترحت إنشاء سوق للأبقار بطنجة يكون بعيدًا عن الساكنة بمكان يدعى بسيدي محمد، والأموال المستخدمة في إنشاء هذا السوق يستردها التجار من المخزن من مداخيل أعشار تصدير الأبقار ومع ما يؤدى على الأبقار عند ذبحه بالمذبح، ويدفع منه نصيب أيضا للساهرين على النظافة (جماعة التنظيف).[٣٨]

وعلى الرغم من هذا التبادل التجاري بين المغرب وفرنسا وتطور العلاقات الاقتصادية، فإن التجارة بين البلدين عرفت مجموعة من المشاكل المرتبطة بأسباب داخلية وأخرى خارجية التي شكلت عائقا أمام السير العادي للتجارة بينهما. فأين تتجلى معيقات التجارة الفرنسية المغربية أواخر القرن التاسع عشر؟

ثانيًا: معيقات التجارة الفرنسية المغربية

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تطورًا كبيرًا في المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا سواء من حيث قيمتها المالية أو الكمية، لكن هذه المبادلات اعترضتها مجموعة من المعيقات المرتبطة أساسا ببنيات المغرب الاقتصادية. فهو لم يكن يتوفر على مراس صالحة لرسو السفن، أو أمن في الطرق لضمان وصول البضائع سالمة إلى وجهتها، ولم تكن لديه أجهزة منظمة تسهر على أعمال هذه التجارة سوى جهاز الأمناء الذي يستخلص الأعشار من السلع الواردة على الموانئ المغربية. غير أن هذه المعيقات لا ترتبط فقط ببنياته الاقتصادية، وإنما أيضًا بما كانت تقوم به فرنسا من تصرفات داخل المغرب والتي تروم من ورائها تهديم كل محاولة من شأنها النهوض بالوضع الاقتصادي له، فلم تكف عن تهريب السلع التي حرم المغرب دخولها إلى أراضيه خاصة الأسلحة أو تهريب العملة أو تزويرها، وكذلك طلب تعويضات كلما سنحت لها الفرصة بذلك لإضعاف مالية الدولة من خلال استغلال كل القضايا التي تخص السلع المسروقة في الطرقات التجارية حتى وإن كان ذلك مجرد افتراء ليس إلا.

إن مشاكل التجارة المغربية الفرنسية ارتبطت خلال الفترة المدروسة (أي الربع الأخير من القرن التاسع عشر) بالعوائق الطبيعية التي كانت تعيق رسو السفن بالْمَرَاسِي نتيجة هيجان البحر الذي أوقف التجارة بين البلدين فصلاً كاملاً (فصل الشتاء) وهذا ما توضحه الرسالة التالية: «... وبعد وصلنا كتابك بأن رياس جميع مراسي هذه الإيالة امتثلوا الأمر الشريف الصادر لهم بالجري في خدمة الوسق والوضع في الوقت الذي يكون فيه البحر ساكنا وعدم التراخي في ذلك حتى لا يقع تعطيل للبابورات... وذكرت أن مراسي هذه الإيالة فيها الخطر للمراكب الواردة لها في وقت هيجان البحر ويتعين عليهم الاحتياط بإنزال المخطاف في محل بعيد من المرسى...».[٣٩] وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الهجمات على المراكب الفرنسية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد أهل الريف مما كان يعرقل من نمو التجارة بين المغرب وفرنسا، إذ هاجم الريفيون سفينة فرنسية تدعى ببرسبركور سنة ١٨٩٦، وهو ما ترتب عليه توتر في العلاقات الفرنسية المغربية حيث طالبت المغرب بأداء غرامة مالية على هذا الأمر قدرها ١٢٠ ألف فرنك.[٤٠] كما قام أهل الريف بعد ذلك بالهجوم على سفينة إيطالية على متنها فرنسي تدعى بدوسيه سنة ١٨٩٧، ونتيجة لتكرار هذه الأعمال طالبت فرنسا بإلقاء القبض على المتورطين في مثل هذه القضايا، ومطالبة المخزن أن يوفر الأمن للسفن التجارية الفرنسية في هذه المنطقة.[٤١]

وقد كانت مخازن السلع في الْمَرَاسِي قليلة جدًا مما كان يعرض السلع المستوردة أو المعدة للتصدير للتلف وهو الأمر الذي اشتكى منه التجار الفرنسيون من جراء ضيق هذه المخازن وعدم استيعابها لكل السلع وصعوبة استخراج السلع منها: «...لا يخفى عن سيادتكم أن البابورات الفرنسيس اليوم يريدون بالسلعة كثيرا وينزلونها في خزين المرسى مختلطة مع السلع الأخرى حتى أن التجار إذا أرادوا يخرجوا السلعة يتعذر عليهم الأمر من إخراجها وأمس تاريخه ذهب الخليفة ليخرج ثمانين خنشة متاع السكر

برية ونزل القونصل فلم يقدروا أن يخرجوها...»[٤٢] وكذلك نجد أن التجار يتصرفون في مخازن الجمارك على أنها في ملكيتهم مما كان ينتج عنه ضرر لمصالح التجار وبضائعهم:«...فإن بعض التجار يستعملون خزاين الديوانة كما أنها ملكهم وما يخرجون سلعهم إلا عند احتياجهم إليها، ومن هذا الترك السلع يحصل به ضيق عظيم ومنه ما يمكن أعيان التجار الحصول على السلع المبعوثة لهم...»[٤٣] ولتجاوز ذلك فرض المخزن ضرائب (المكوس) على التجار الذين يتركون بضائعهم أكثر من خمسة عشر يوما في مخازن الْمَرَاسِي: «...أمر أمناء المرسى المذكور بامتثال الأوامر الصادرة لهم سابقا أي كي يلزموا أداء المكس للسلع المتروكة أكثر من ١٥ يومًا...».[٤٤]

ولم يكن تطور التجارة داخل المغرب ممكنا مع استمرار استخدام وسائل عتيقة في نقل البضائع كالدواب خاصة الجمال، حيث استمر تنظيم التجارة القوافلية داخل مدن المغرب.[٤٥] ونظرًا لانعدام الأمن في الطرق التجارية فقد تأثرت التجارة عميق التأثر بسبب السرقات والسطو المتواصل على القوافل التجارية كما وقع ذلك للحاج علي التطواني الذي سرقت قافلته في الطريق التجاري بين فاس وتلمسان.[٤٦] إن إشكالية الأمن الطرقي بالمغرب أثرت على مالية الدولة التي اضطرت في كل مرة أن تدفع تعويضًا عن هذه السرقات الواقعة في الطرق التجارية لصالح فرنسي أو محمي له، مما كان يكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة وهذا ما يظهر بجلاء من خلال الرسالة التالية: «... فالمطلوب من رفيع جنابكم أن تصدروا أمركم الأكيد مما لا مزيد عليه للعامل المذكور كي يدفع على الفور لمحمينا ثمن ما نهب له وهو عن السلعة المنهوبة (٢٧٥) بسيطة و(٦٥) بسيطة المسروقة من حوايج القتيل وعن البقر الثلاثة (٦٠) ريالاً والمرجو من جنابكم أن تدفعوا لنا كتبك للعامل المذكور كي توجهها له على يد نايبنا هنالك ليقف على امتثال مقتضاها...».[٤٧]

وقد تفطن المغرب لهذا الأمر الذي يقع كلما سرقت سلعة أو تم ادعاء ذلك وما يتكبد من خسائر مالية في ميزانيته، فقام بفرض شروط لتعويض الأشياء المسلوبة وذلك بحضور "العدول" أثناء السفر للإشهاد على المال المسافر به أثناء التجارة لتفادي ادعاء سرقة المال من قبل المحميين والفرنسيين على حد سواء، وهذا ما تشير إليه الرسالة التالية: «... وصلنا كتابكم تاريخ ٢٧ من الماضي وعلمنا ما ذكرتم من ادعاء بعض أهل حمايتكم أنهم خرجوا من بلد إلى بلد بقصد البيع والشراء، ونهبت لهم أموال بالطريق من غير حضور عدول حين السفر وإنما فر معهم أحد من المخازنية وتخبرتم أنه فيما مضى كان وقع اتفاق من الحضرة الشريفة مع الأجناس أنه لا بد من معاينة العدول المال الذي يسافر به التجار وكذلك لا بد من المخزني صاحب المخزن يسافر معه ...ويكون سفره مع الرفضة للمحل الذي تناله الأحكام ...وتعين في كل محل أربعة عدول للإشهاد في أمور رعايا الأجناس وحمايتهم بحيث أن من ادعوا بشيء ولم يستضهر برسم معاينة العدول المال حين سفر ولا حجة أحد المخازنية ولا تسمع شكايته ... ».[٤٨]

وقد كان لاحتكاك التجار المغاربة بنظرائهم الفرنسيين، أن انتشرت بشكل كبير ظاهرة الاستدانة، التي أصبحت ظاهرة متواترة في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإذا كان المؤرخون قد أسهبوا في تصوير العواقب الوخيمة للدين الجبري للمخزن على اقتصاد البلاد، فإنهم لم يتوقفوا مليًا عند استدانة الخواص، والحال أن الدين شكل سلاحا ناجعا لدخول الاقتصاد المحلي في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي،[٤٩] كما مهد الدين كذلك السبيل للتدخل الأجنبي ليمتد إلى داخل البلاد بعد أن كان منحصرا في الْمَرَاسِي.[٥٠] وقد كانت هذه الديون المترتبة على التجار المغاربة لصالح التجار الفرنسيين غالبا ما تؤدي إلى إفلاسهم ومن تم بيع ممتلكاتهم للفرنسيين لأداء ديونهم مما يعني توسع تجارة الفرنسيين وامتلاكهم المزيد من القوة المالية والتجارية والنفوذ السياسي داخل المغرب، وكان كل هذا بسبب الفائدة المرتفعة التي تؤدى عن القرض حيث تصل في فترات الأزمة إلى (٢٠٠%)،[٥١] وهذا ما تعكسه لنا مختلف المراسلات الدبلوماسية التي تتحدث عن هذا الأمر « ...أن توافقوا مع المدعي على أن يحاصصوا ما بيده من السلعة وغيرها ويحوز هو ما ينوب على قدر نسبة دينه ...».[٥٢]

وبالإضافة إلى هذا فقد كان القضاة والعدول وغيرهم يعرقلون سير المعاملات التجارية بين التجار المغاربة والفرنسيين برفضهم كتابة العقود بين هؤلاء التجار وفي هذا الصدد تشير الرسالة التالية إلى هذا الأمر: « نخبركم أن القونصل بالدار البيضاء عرفنا أن القاضي والعدول امتنعوا من كتب معاملة التجارة بين أهل البلد وبين الفرنساوية والحماية وعن هذا السبب لمن يقدروا يسلموا مواشيهم في يد أهل البلد ولم يقدروا يدفعوا لهم دراهمهم حتى يشتروا على حسابهم الصوف من داخل الإيالة كما كان قبل وهذا الشيء يكون منه ضرر للتجار الفرنساوية وأيضا قايد ازناتة ما امتثل إلى أمر السيد محمد بركاش ضغوط الاسترعاء المتقدم به مسمى فريوا ومسمى سبراك وها نحن نطلبكم أن تكتبوا إلى مخزن الدار البيضاء والرباط والجديدة وكذلك إلى قايد ازناتة وتفهمومهم أن يعطوا الحق على مطلبنا ...».[٥٣]

وقد تضررت التجارة داخل المغرب من جراء إدخال العملة التي انتهى التعامل بها في اسبانيا عن طريق التجار الفرنسيين وغيرهم، و هو ما كان يؤدي إلى فقدان الثقة بين المشتري والبائع إذ لا يتبايع شخصان إلا بعد أخذ الاحتياط الكامل حيث لم يكن البائع يقبل قطعة نقدية إلا بعد أن يشرك في فحصها شخصين أو أكثر، وإذا كان صانع يهودي قريبا فنعم الخبير.[٥٤] وهذا ما تؤكده المراسلات التي دارت بين المغرب وفرنسا والمتعلقة بهذا الجانب، وفي هذا الصدد تتحدث الوثيقة التالية عن رواج هذه العملة المنتهي التعامل بها في إسبانيا حيث تقول: «... قد وافاني كتابك المؤرخ في فاتح صفر عام ١٣١١ في جلب السكة الاصبنيولية غير

الرائجة في بلاد إسبانيا إلى هذه الإيالة والضرر الحاصل منه لتجارة عامة الناس ونهيها عن الدخول في الإيالة الشريفة فنعم واعلم أنني قد أمرت رعيتنا بأن ينتهوا من جلب ما ذكر ومن ما يمتثل هذا الأمر فتجرى عليه التباعة وفق العهود والقوانين الفرنصيصية وبقيت كما رضيت...».[٥٥]

لتجاوز ذلك شرع المخزن في اتخاذ تدابير وقائية للحد من دخول الريال الإسباني والعملة النحاسية الأوروبية المسماة بالصوالدة بتشديد المراقبة بالْمَرَاسِي: «.. جناب المحترم نائب أشغال منسطر دولة الفرنسيس الفخيمة بطنجة بعد السلام التام والسؤال عن الأحوال محبة أن تكون بخير وعافية فنعلم جنابكم بأن الحضرة الشريفة أيدها الله بصدد إصدار أوامرها الشريفة لأمناء مراسي الإيالة بأن لا يقبلوا في المعشرات من السكة السبنيولية التي تروج في هذه الإيالة إلا ما كان منها رائجًا ومقبولاً في بلاد إسبانيا وذلك بعد مضي شهر التاريخ وأعلمناكم لتعلموا تجاركم، وتامروا قناصلكم في الْمَرَاسِي بإعلام تجاركم كي يكونوا على بال وعلى المحبة والسلام في ٤ شوال عام ١٣٠٨ هـ/ ١٣ مايو ١٨٩١ ».[٥٦]

لقد أدى ظهور هذه العملة المزورة والمنتهية صلاحيتها نتيجة الاحتكاك بالنقد الأوروبي إلى تفكير السلطان المولى الحسن الأول في إحداث إصلاح نقدي من شأنه التخفيف من وطأة تراجع العملة المغربية أمام نظيرتها الفرنسية خاصةً والأوروبية عامةً: «... وبعد فقد كان مولانا نصره الله أمرني بأن أعرض على الباشدور فصول الوجه الذي اختاره المعينون في ضرب السكة الفضية ليعرض تلك الفصول على الكبانية ويوجه لنا جوابها عنها ووجهت له نسخة من الفصول المذكورة لطنجة على يد خليفته ولازال لم يرد علينا جوابه بما أجابت به الكبانية عن ذلك فأمرني مولانا دام علاه بالكتابة لك بأن تكتب للباشدور وبتوجيه جوابها كما ذكر وتوجهه لنا عاجلا لينظر فيه ويظهر للحضرة الشريفة ما يكون في ذلك وختم في ١١ ربيع الثاني عام ١٣٠٨ هـ/ ٢٤ نونبر ١٨٩٠».[٥٧]

هذا الإصلاح النقدي الذي قام به المولى الحسن الأول في بداية سنة ١٨٨٥، أدى إلى ارتفاع قيمة الوحدات النقدية الحسنية بـ (٢٠%) عن باقي الوحدات الأخرى، إذ كان الريال الحسني يزن ٢١٦ غراما، ٢٩،٢٩ غراما منه من الفضة الناعمة، ولقد كان لهذه العملية الجديدة والتي كانت مرتبطة أشد الارتباط بالعملة الأوروبية، دور كبير في ظهور وحدات نقدية جديدة، الشيء الذي شدد من عدم التوافق بين الأسعار والأجور، ومن تزايد الربا والمضاربات وبالتالي تحطيم الفلاحين في وقت كان فيه المغرب يستورد أكثر فأكثر البضائع الأوروبية التي ضايقت البضائع المحلية التقليدية سواء من حيث الجودة أو السعر، الذي كلما ارتفع إلا وانهارت العملة.[٥٨] ونشير هنا إلى أن انهيار النقد المغربي في نهاية القرن التاسع عشر، لا يرجع فقط إلى العجز التجاري المغربي، أو عدم التكافؤ بين الاقتصاد المغربي والأوروبي، بل إلى تفشي ظاهرة التزوير، سواء تعلق الأمر بالريال أو البسيطة الإسبانية، والتي كانت تسهل عملية إمحاء القطع النقدية القديمة.[٥٩] ويدل حضور العملة الأجنبية بالمناطق النائية كتافيلالت مع اختلاف قيمتها خاصة الفرنك الفرنسي، على نجاح التوغل التجاري والمالي الفرنسي بمغرب نهاية القرن التاسع عشر.[٦٠]

وعلى الرغم من كل هذه العوائق التي اعترضت التجارة داخل المغرب أو في مياهه الإقليمية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، نتيجة عدم توفره على بنيات اقتصادية مؤهلة لاستقبال ومضاهاة المد الرأسمالي الأوروبي ومواجهته سواء في المواصلات أو بنية القطاعات الاقتصادية أو الأمن وغيرها، فإن التجارة أو المبادلات التجارية تطورت بشكل كبير عما كان عليه الحال في بداية القرن التاسع عشر، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى سياسة فرنسا الاقتصادية الرامية للسيطرة على المغرب وتهديم مؤهلاته وجعلها تدور في فلكها لتحقق فيما بعد السيطرة العسكرية عليه والهيمنة السياسية، ومن ثَمَّ تحطيم المجتمع المغربي وهو ما حاولت فرنسا القيام به طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ابتداءً من معركة إيسلي وانتهاءً بتوقيع معاهدة الحماية ١٩١٢.

خَاتِمَةٌ

وحاصل القول؛ إن العلاقات التجارية المغربية الفرنسية نهاية القرن التاسع عشر خضعت لمبدأي القوة والضعف، القوة التي جسدتها فرنسا وبها فرضت توجهاتها الاقتصادية على المغرب الذي تميز بالضعف في الفترة مما جعله خاضعًا لرغباتها الاقتصادية ومكرها على تقبل هذه العلاقات كما هي. لكنه حاول تجاوز هذه الوضعية بمحاولات الإصلاح المختلفة (الضرائب، والنقود، وإدارة الْمَرَاسِي)، غير أنها إصلاحات لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لتجاوز وضعية الاقتصاد المغربي الهشة. ومهما يكن من أمر فالمغرب استفاد في اقتصاده من دخول المعاملات التجارية الجديدة التي ابتدعتها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية. لذا فإن ضعف الاقتصاد المغربي وعدم قدرته على مسايرة الرأسمالية الأوروبية كانت من مسببات وقوعه تحت نير الحماية الفرنسية في ٣٠ مارس ١٩١٢.

الهَوامِشُ:

(١) عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص.١٥١.

(٢) محمد الناجي، **التوسع الأوروبي والتغير الاجتماعي في المغرب ما بين القرينين ١٦و١٩**، ترجمة عبد الرحيم حزم، جذور للنشر، الرباط، ٢٠٠٤، ص.٨١.

(٣) أحمد عمالك، البشير تامر، محمد بو سلام، مقدمة جول تعريب كتاب جون لوي ميياج: **المغرب وأوروبا في القرن التاسع عشر**، مجلة تاريخ المغرب منشورات، جمعية الامتداد الثقافي، الرباط، عدد ٤، غشت ١٩٨٤، ص.١١٥.

(٤) محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين (١٧٩٢-١٨٢٢)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص.٨٧.

(٥) أحمد حسن الحجوي، **العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (١٧٥٧-١٩١٢)**، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص. ١٣٢.

(٦) نفسه، ص. ١٣٢-١٣٣.

(٧) محمد المنصور، م.س، ص.١١٤.

(٨) نفسه، ص. ١١٥.

(٩) نفسه، ص. ١١٧.

(١٠) نفسه، ص. ٩١.

(١١) نفسه، ص. ٨٨-٨٩.

(١٢) أحمد عمالك، البشير تامر، محمد بوسلام، م.س، ص.١١٥.

(١٣)سمير بوزويتة، **مكر الصورة: المغرب في الكتابات الفرنسية (١٨٣٢-١٩١٢)**، إفريقا الشرق، المغرب، ٢٠٠٧. ص.ص.١٤٩-١٥٠.

(١٤) نفسه، ص.١٥١.

(١٥) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، طبعة ١٩٥٦، الجزء ٩، ص.٥٤.

(١٦) امحمد جلال، **التوسع الأوروبي في مغرب أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، المغرب من العهد العزيز إلى سنة ١٩١٢**، الجامعة الصيفية، المحمدية، يوليوز ١٩٨٧، الجزء١، ص. ٧٧.

(١٧) نفسه، ص. ٧٨.

(١٨) نفسه، ص . ٧٨.

(١٩) نفسه، ص.٨٠.

(٢٠) نفسه، ص.٨٠.

(٢١) نفسه، ص.٨٠.

(٢٢) حسن أحمد الحجوي، م.س، ص.١٣٣.

(٢٣) عبد الحفيظ حمان، م.س، ص.١٥١-١٥٢.

(٢٤) محمد المنصور، م.س، ص.٩١.

(٢٥) أحمد عما لك، البشير تامر، محمد بو سلام، م.س، ص.١١٤.

(٢٦) استقيت معطيات هذا الجدول من عدة رسائل موجودة في المحفظة ٣٨، والتي وجهت من سفير فرنسا بطنجة إلى النائب السلطاني في الشؤون الخارجية محمد الطريس وهي مؤرخة بالتتابع بالشكل التالي:

- الوثيقة ١٣ في ٣٠ أبريل ١٨٨٥
- الوثيقة ٩٢ في ٢٧ دجنبر ١٨٨٨
- الوثيقة ٩٣ في ٣٠ دجنبر ١٨٨٨
- الوثيقة ٩٤ في ٦ يناير ١٨٨٩
- الوثيقة ١١٧ في ١٩ دجنبر ١٨٨٩
- الوثيقة ١١٨ في ١١ فبراير١٨٨٩
- الوثيقة ١١٩ في ١١ فبراير ١٨٩٠
- الوثيقة ١٤٠ في ١٩ شتنبر١٨٩١

(٢٧) فنيكة، وحدة لقياس الأوزان.

(٢٨) الوثيقة ٤٥/ المحفظة ٤٠. رسالة من النائب السلطاني بطنجة محمد الطريس إلى سفير فرنسا شارل فيرو في ١٦ ماي ١٨٨٨.

(٢٩) الوثيقة ١١١/ المحفظة ٣٨. رسالة من سفير فرنسا بطروب بطنجة إلى النائب محمد الطريس في ٦ شتنبر ١٨٨٩.

(٣٠) الوثائق ٥٧، ١١٢، ١١١، ٤٩ /المحفظة ٣٩.

(٣١) الوثيقة ٢٤/ المحفظة ٤٠. رسالة من النائب محمد الطريس إلى سفير فرنسا بطنجة في ١١ يوليوز ١٨٨٦.

(٣٢) الوثيقة ٥٢/ المحفظة ٣٩ . رسالة من نائب سفير فرنسا بطنجة إلى النائب محمد الطريس في ٢٨ يونيو ١٨٩٥.

(٣٣) الوثيقة ٧١/المحفظة ٤٠. رسالة سفير فرنسا الكونط دوبيني إلى محمد الطريس في ١١ يوليوز ١٨٩٢.

(٣٤) الوثيقة ٦٠/المحفظة ٣٩. رسالة من النائب الأول المكلف بأشغال سفارة فرنسا دوبلانسي إلى محمد الطريس في ١٤ نونبر ١٨٩٥.

(٣٥) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، شركة النشر والتوزيع المدارس، البيضاء، الطبعة.٢، ١٩٨٥، ص.١١١-١١٢.

(٣٦) الوثيقة ١٢٣(أ)/ المحفظة ٤٠. رسالة نائب فرنسا بالمغرب إلى الوزير الأعظم أحمد بن موسى في ١ أكتوبر ١٨٩٧.

(٣٧) الوثيقة ١٢٣(ب)/ المحفظة ٤٠. رسالة الصدر الأعظم أحمد بن موسى إلى نائب فرنسا بالمغرب في ١٤ فبراير ١٨٩٨.

(٣٨) الوثيقة ١٥٩/ المحفظة ٤٠. رسالة سفير فرنسا بطنجة إلى محمد الطريس في ٨ ماي ١٩٠٠.

(٣٩) الوثيقة ٢٥/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى سفير فرنسا في ١١ يوليوز ١٨٨٦.

(٤٠) الوثيقة ١٢١/المحفظة.٤٠و ١٢٢(أ). الوثيقة ١٢١: رسالة من النائب الأول القائم مقام سفير فرنسا إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى في ٢٩ يوليوز ١٨٩٧. الوثيقة ١٢٢ (أ): رسالة محمد الطريس إلى نائب فرنسا بطنجة في ١٧ شتنبر ١٨٩٧.

(٤١) الوثيقة ١٢٢(ب)/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى نائب فرنسا بطنجة في ١٥ شتنبر ١٨٩٧.

(٤٢) الوثيقة ٧٥/ المحفظة ٣٨.رسالة سفير فرنسا فيرو إلى محمد الطريس في ١٤ يناير ١٨٨٨.

(٤٣) الوثيقة ٣/ المحفظة ٣٩. رسالة السفير الفرنسي أليكسي دوبني إلى محمد الطريس في ٤ مارس ١٨٩٣.

(٤٤) نفسه.

(٤٥) الوثيقة ٩٩ / المحفظة ٤٠. رسالة قنصل فرنسا بفاس إلى سفير فرنسا بطنجة في ٩ شتنبر ١٨٩٦.

(٤٦) الوثيقة ٩٠/ المحفظة ٣٩ وراجع كذلك الوثيقة ١٥٣ (أ) أو (ب) /المحفظة ٤٠.

(٤٧) الوثيقة ٩٠/ المحفظة ٣٩. وانظر الوثيقة ١٠١/ المحفظة ٣٨ : «...نحتاج نطلب الثمن هذه الحوايج المتلوفة على التقييدة التي دفعت لنا مدام

فيروا قدر الثمن ثلاثة الاف فرنك، وثمانمائة نطلب منك أن تأذن باش هذا العدد يدفع في فسينتي...».

(٤٨) الوثيقة ١٤/ المحفظة ٤٠.

(٤٩) محمد الناجي، م.س، ص.٩٣.

(٥٠) نفسه، ص .٩٣.

(٥١) نفسه، ص٩٥.

(٥٢) الوثيقة ٩١ / المحفظة ٤٠ رسالة قنصل فرنسا بالرباط إلى الخليفة السلطاني أحمد الطالبي في ٢٩ يوليوز ١٨٩٦. وراجع أيضا الوثائق ١٣ و٥٨ ،١٥، ٣٤، ٨٩، ١١٦، ١٢٦، ١٠٧، ٩١/ المحفظة ٣٩ و ٤، ٦٩، ٥١، ١٠٦/ المحفظة ٣٨ و٤٨ (أ) و١٣١ أ- ب- ج- د / المحفظة ٤٠.

(٥٣) الوثيقة ١٠ من المحفظة٣٨ رسالة من سفير فرنسا بطنجة إلى محمد الطريس في ١٤ أبريل ١٨٨٥

(٥٤) سمير بوزويتة ، م.س، ص. ١٥٦.

(٥٥) الوثيقة ٢٥/ المحفظة ٣٩ رسالة من سفير فرنسا إلى محمد الطريس في ١٤ يونيو ١٨٩٣، وراجع كذلك الوثيقة ٧٦/ نفس المحفظة رسالة من النائب الأول المكلف بأشغال سفارة فرنسا دوبلانسي إلى محمد الطريس في ١٤ نونبر ١٨٩٥ والوثيقة ١٤٠/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى وزير دولة فرنسا دومنيك في ٨ شتنبر ١٨٩٨.

(٥٦) الوثيقة ٦٢/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى نائب أشغال وزير دولة فرنسا في ١٣ ماي ١٨٩١.

(٥٧) الوثيقة ٥٨/ المحفظة ٤٠. رسالة محمد الطريس إلى نائب فرنسا في ٢٤ نونبر ١٨٩٠.

(٥٨) سمير بوزويتة، م.س، ص. ١٥٥.

(٥٩) نفسه، ص. ١٥٦.

(٦٠) نفسه، ص. ١٥٦.